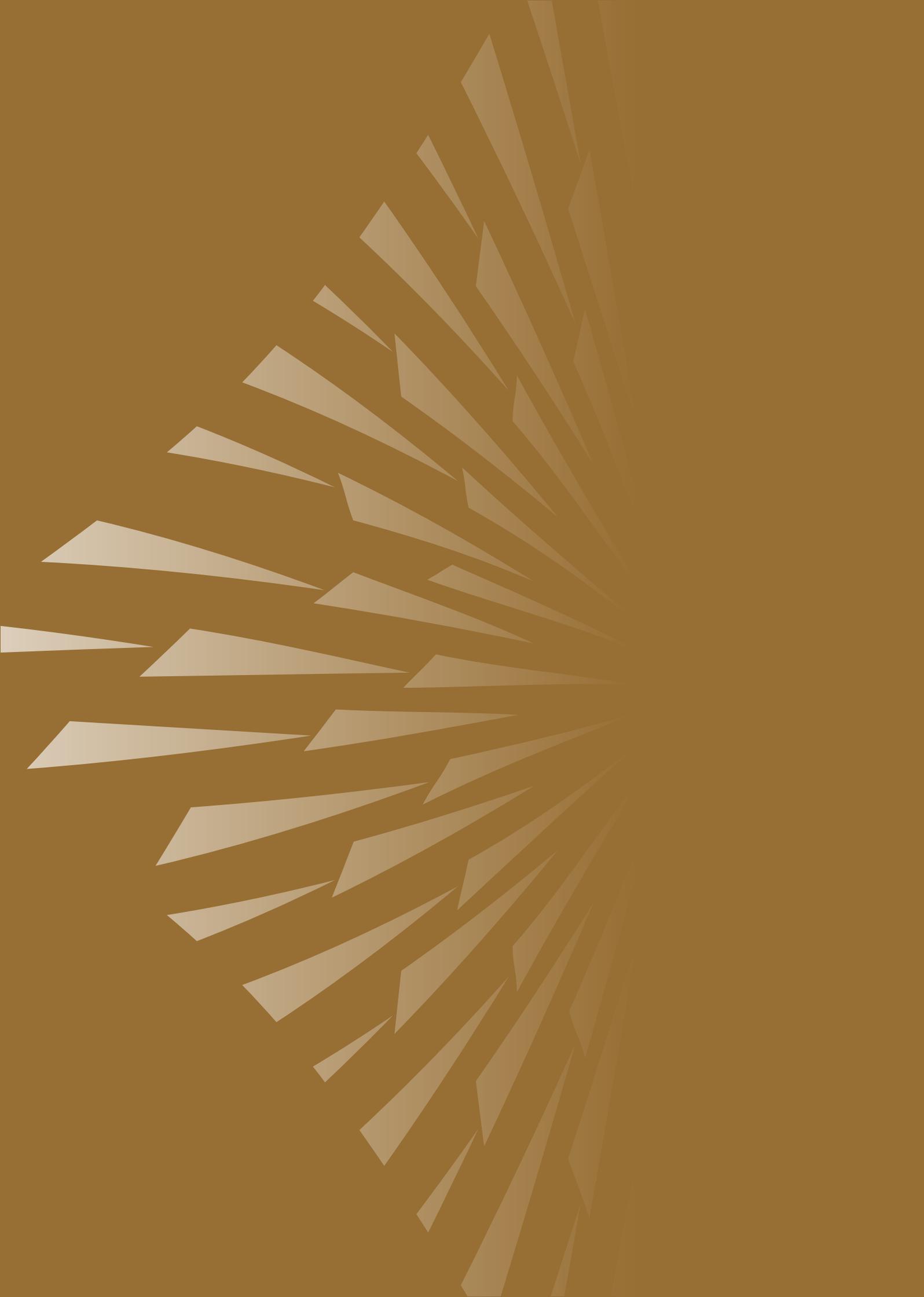




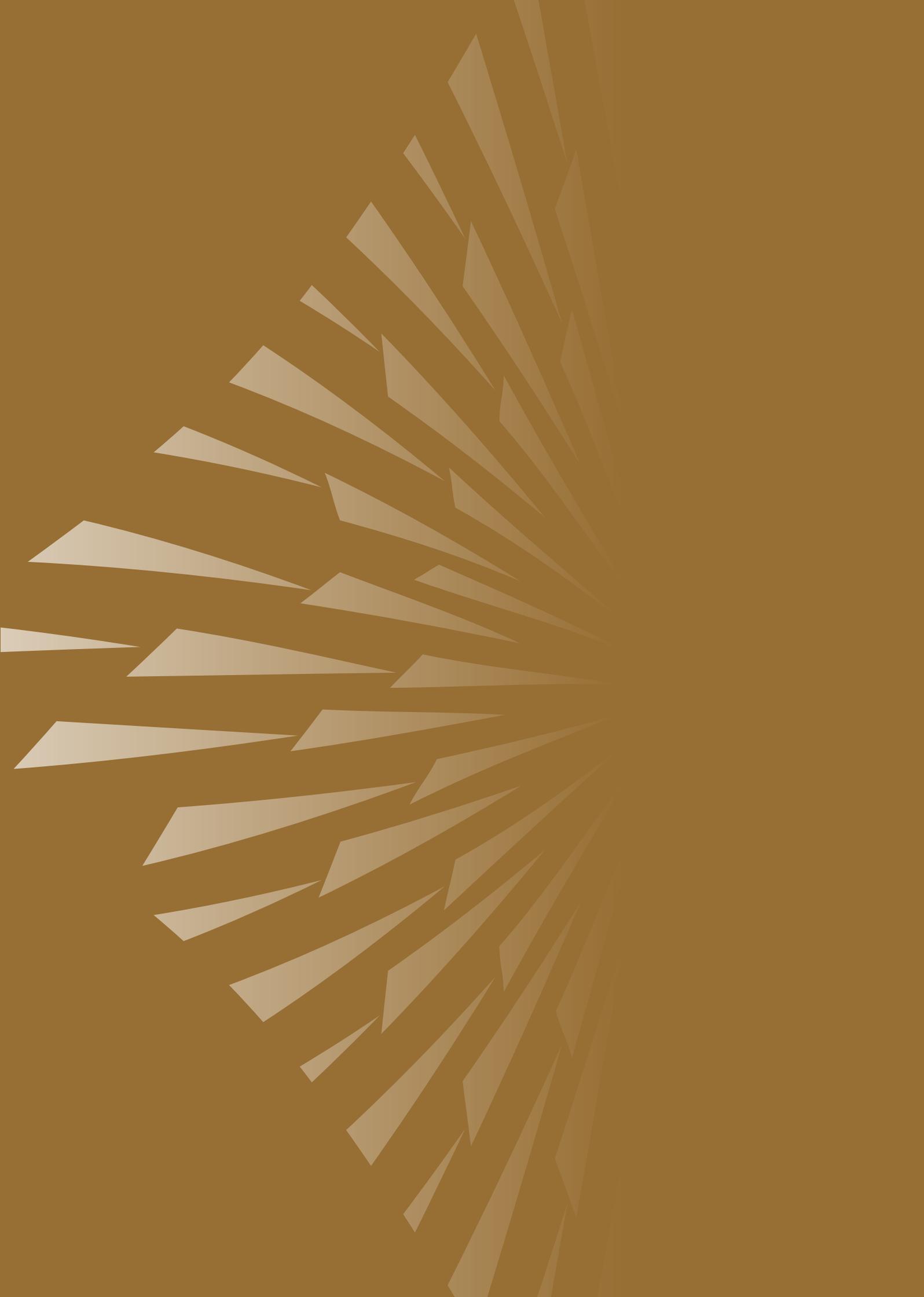
جهاز الإمارات للاستثمار

التقرير الافتتاحي



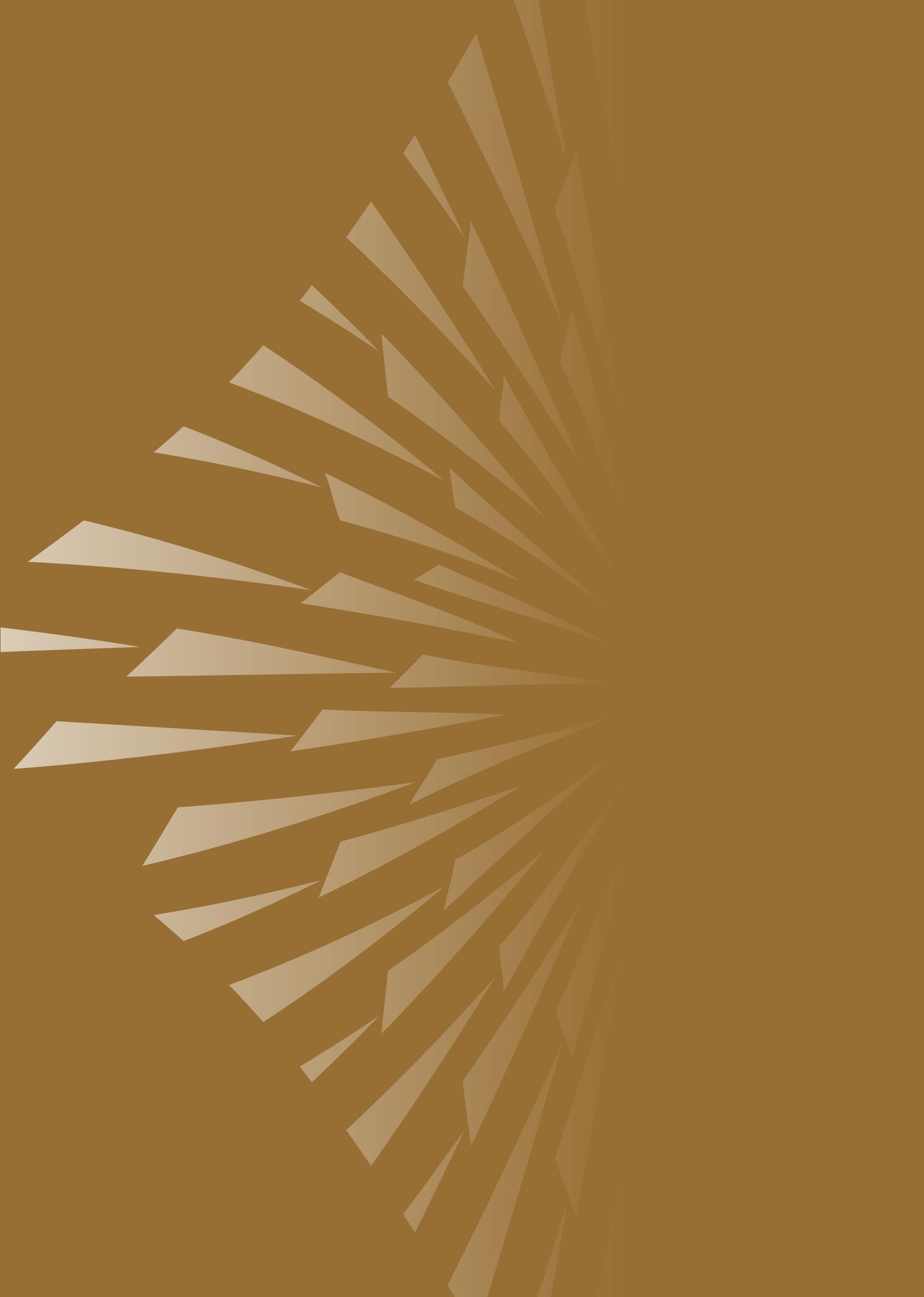


صاحب السمو
الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة





صاحب السمو
الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي



التقرير الافتتاحي

جدول المحتويات

8	الجهاز في سطور
9	نبذة عامة
10	كلمة رئيس مجلس الإدارة
11	كلمة رئيس اللجنة التنفيذية
12	كلمة الرئيس التنفيذي
13	المحطات الرئيسية
14	المرسوم والعلاقة مع الحكومة الاتحادية
15	الحكومة والقيادة
16	مجلس الإدارة
17	لجان مجلس الإدارة
18	النهج والمحفظة الاستثمارية
20	آلية الاستثمار
21	إدارة المحافظ
22	كوادرنا
23	برنامج قيادة الاستثمار والتطور المهني
24	برنامج قيادة الاستثمار للخريجين الجدد
25	المسؤولية الاجتماعية
28	الاتصال بنا

الجهاز في سطور

رغم حداثة عهده وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه، قطع "جهاز الإمارات للاستثمار" في وقت قياسي شوطاً كبيراً نحو تحقيق مهمته الوطنية، وذلك من خلال تبني عوامل الابتكار والطموح والسعي المتواصل نحو الأفضل. ومنذ تأسيسه بموجب المرسوم الاتحادي الذي حدّد مهامه، ختّم على "جهاز الإمارات للاستثمار" إيجاد الطرق المثلى والأكثر حكمة للاستثمار في ثروات البلاد وضمان الرفاه والازدهار المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة وشعبها على مدى الأعوام المقبلة.

"الموازنة بين الحكمة والديناميكية"

2014

الاستحواذ على أصول
استراتيجية في بنك
«المصرف»

2013

الاستحواذ على أصول
استراتيجية مثل:
«بريد الإمارات»
«مواصلات الإمارات»

2011

المباشرة في تقديم
الاستشارات
لمجلس الوزراء حول الأصول
الرئيسية وحوكمة
الشركات

2010

تطبيق هيكليات الحوكمة
لترسيخ مكانة «جهاز
الإمارات للاستثمار»
كمؤسسة ترسي معايير
الحوكمة الرشيدة

2008 - 2009

تشكيل فريق العمل
الرئيسي

2007

الإعلان عن مرسوم
تأسيس «جهاز الإمارات
للاستثمار» ليكون الأداة
الاستثمارية الوحيدة
للحكومة الاتحادية

"الكوادر المؤهلة تشغل المناصب الملائمة"

محفظة أصول متنامية

نبذة عامة

تنعم دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئة اجتماعية واقتصادية ناشئة وديناميكية سريعة النمو. وبالاعتماد على مواردها وملكاتها، استطاعت الدولة إرساء معايير عالمية غير مسبوقة في مجالات التعليم والتكنولوجيا والصناعة والأعمال.

نبأ "جهاز الإمارات للاستثمار" خلال 7 أعوام فقط من تأسيسه مكانة مرموقة كجهة استشارية مَهمة للحكومة الاتحادية ومؤسسة ناجحة لإدارة الاستثمارات. كما ساهم الجهاز بدعم مساعي الحكومة الاتحادية لتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي لأصول استراتيجية محددة تعود ملكيتها بالكامل للحكومة الاتحادية مثل "شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة" (دو)، و"مؤسسة الإمارات للاتصالات" (اتصالات). كما أشرف الجهاز مؤخراً على إدارة أصول اتحادية جديدة مثل "بريد الإمارات"، ومؤسسة "مواصلات الإمارات"، وبنك "المصرف"، فضلاً عن مزيد من الصناديق الاتحادية التي يتولى الاستثمار فيها بالنيابة عنها.

وفي عام 2007، شرع "جهاز الإمارات للاستثمار" بتأسيس منصة عالمية المستوى لإدارة الاستثمارات وفقاً لأفضل الممارسات العالمية لجهة تخصيص رأس المال، وإدارة المخاطر، والحوكمة المؤسسية. كما خاض الجهاز استثمارات مهمة في مجالات الطاقة والموارد مع التركيز على استقطاب فريق عمل متعدد المواهب ويتمتع بروح ريادية عالية. ومن هذا المنطلق، يعتبر جهاز الإمارات للاستثمار موظفيه بمثابة العامل المحفز لقراراته الاستراتيجية والركيزة الرئيسية لمسيرة الاستدامة الخاصة به مستقبلاً.

كما تتمتع الإمارات بموقع استراتيجي بين الشرق والغرب مما جعلها بيئة مثالية للاستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية ضمن مختلف القطاعات وفئات الأصول. ويتولى "جهاز الإمارات للاستثمار"، الصندوق السيادي الاتحادي الوحيد في الدولة، مسؤولية الاستثمار في ثروتها السيادية والارتقاء بمستوى معيشة شعبها وإدارة الأصول الاستراتيجية فيها. وذلك لضمان وتوفير أعلى درجات الرفاهية لجميع مواطني الدولة. ويأتي الشعب الإماراتي في صلب الأولويات الاستراتيجية لـ "جهاز الإمارات للاستثمار" انطلاقاً من إمكاناته الهائلة التي يمكن توظيفها لتحقيق النجاح في المستقبل.

تأسس "جهاز الإمارات للاستثمار"، المملوك بالكامل من قبل الحكومة الاتحادية، بموجب المرسوم الاتحادي رقم 4 لعام 2007، والذي تم تعديله لاحقاً بموجب المرسوم الاتحادي رقم 13 لعام 2009.

وتتضمن التوجيهات الرئيسية لـ "جهاز الإمارات للاستثمار":

1. الإدارة والإشراف على أصول اتحادية معينة في الدولة لتحقيق الفائدة القصوى من إمكاناتها الاقتصادية.
 2. تبني خطة استثمارية حكيمة لإدارة الثروات السيادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بهدف تحقيق أرباح مالية مستدامة وطويلة الأمد. وضمان الازدهار الدائم لمواطنيها.
 3. تقديم الدعم والمشورة للحكومة الاتحادية في بعض القضايا المتعلقة بالسياسات والقطاعات الاقتصادية.
- يتم تنفيذ هذه التوجيهات بشكل أساسي عبر محافظة متنوعة من الأصول والاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، وفئات الأصول، والمناطق الجغرافية.

"بذلنا جهوداً حثيئة لإضفاء طابع مؤسسي ثابت على عملياتنا الاستثمارية بحيث تجسد كل عملية دورة حياة متكاملة تنسجم بشكل وثيق مع استراتيجيتنا الاستثمارية طويلة الأمد، وإيراداتنا المتوقعة".

الرئيس التنفيذي

"لا يتضمن دورنا كجهة استثمارية التدخل في إدارتنا بصورة يومية، وإنما تزويدها بالإرشادات والتوجيهات اللازمة حول تبني الموارد والاستراتيجيات وهيكلية الحوكمة المناسبة والتي تتيح لها تحقيق النمو والعمل بكفاءة واستقلالية. ويتمحور نهجنا دوماً حول إضفاء قيمة مستدامة وطويلة الأمد".

المستشار العام



كلمة رئيس مجلس الإدارة

سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان



من جانب آخر، نتطلع إلى صقل مهارات موظفينا عبر تمكينهم بشكل فاعل، ودعم تطورهم الوظيفي، وتدريب الجيل القادم من المواطنين الإماراتيين الشباب. وذلك عبر مجموعة من المبادرات مثل "برنامج قيادة الاستثمار". وإضافةً إلى ذلك، نتطلع إلى تقديم المساعدة المستمرة ونقل خبراتنا إلى العديد من القادة والمدراء الإماراتيين الشباب سواء ضمن مؤسستنا الخاصة أو الأصول الاستراتيجية التابعة لنا.

وانطلاقاً من هذه المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقنا، فقد نجحنا في تطوير الركائز الأولية التي انطلق منها "جهاز الإمارات للاستثمار"، وتوسيع نطاقه الاستثماري بهدف مواصلة تنويع حصصه ضمن مختلف فئات الأصول والمناطق الجغرافية الجديدة.

نعمل على الاستعداد للمرحلة المقبلة في مسيرة نمونا عبر السعي لمواجهة التحديات الجديدة واغتنام الفرص المتاحة، بالتزامن مع مواصلة ترسيخ مكانتنا الاستثمارية والارتقاء بإمكانات ومهارات فريق عملنا. نعتزم مواصلة السعي لتحقيق أهدافنا الرامية لاتباع استراتيجية استثمارية حكيمة ومستدامة وطويلة الأمد وفقاً لأرقى المعايير والممارسات العالمية.

عند تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، تطلع المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى توحيد الإمارات السبع (أبوظبي، ودبي، ورأس الخيمة، وعجمان، والشارقة، وأم القيوين، والفجيرة) تحت مظلة اتحاد وطني يتيح لها التعاون معاً لضمان تحقيق ازدهار مشترك طويل الأمد. وتماشياً مع روح الاتحاد، تم تأسيس "جهاز الإمارات للاستثمار" لتحقيق رسالة واضحة تنجلي في إدارة الثروات السيادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بهدف جني ثمار بعيدة المدى تعود بالنفع والفائدة على الدولة بأكملها.

تأسس "جهاز الإمارات للاستثمار" بموجب مرسوم الخادي في عام 2007 لبناء وتطوير مؤسسة استثمارية اتحادية تتولى مسؤولية إدارة الصناديق السيادية والأصول المخصصة لنا من جانب الحكومة الاتحادية. وبموجب هذا التفويض، حظي "جهاز الإمارات للاستثمار" باستقلالية قانونية وخط مباشر لتقديم التقارير إلى مجلس وزراء الحكومة الاتحادية. ويتفرد "جهاز الإمارات للاستثمار" بهذا التمثيل في الدولة باعتباره الصندوق السيادي الوحيد لحكومتها الاتحادية.

وتنجلي أبرز مسؤولياتنا في دفع عجلة النمو للاقتصاد الاتحادي، وتحفيز أصوله الرئيسية في القطاعات الاستثمارية والاقتصادية. وقد أتاح لنا دورنا وخبراتنا الغنية في إدارة عدد من أبرز الأصول الاستراتيجية الاتحادية فرصة فريدة لتقديم المشورة إلى الحكومة الاتحادية بمجالات وضع سياسات في قطاعات اقتصادية ذات نطاق أوسع. كما استطعنا من خلال هذا الدور دعم وتطوير أصول اتحادية أخرى تقع تحت مظلة مسؤولياتنا في مجالات عدة مثل الحوكمة المؤسسية، والتطوير الاستراتيجي، والتوسع العالمي، واعتماد أفضل الممارسات التشغيلية.

كلمة رئيس اللجنة التنفيذية

معالي عبيد حميد الطاير



الاستراتيجية الاستثمارية للجهاز. كما أظهر هذا الفريق العبد من المهارات في إدارة العمليات والاستثمارات كان لها دوراً بارزاً في تعزيز نمو محافظتنا سواء بالنسبة للأصول الاستراتيجية في دولة الإمارات أو بالنسبة للاستثمارات الأخرى. حيث يتمتع فريق عملنا بمجموعة من الخبرات التي تميزه عن العاملين في الصناديق السيادية المماثلة. ويحظى بمؤهلات تسمح له تحقيق عوائد مستدامة على المدى البعيد وتسهم بتعزيز دورنا في إدارة الصناديق الاستثمارية والأصول خلال الفترة المقبلة.

حرصنا وما زلنا على الاهتمام بتنمية وتطوير مهارات موظفينا. ونسعى للتركيز على هذه المسألة وتطبيق الممارسات اللازمة للارتقاء بمقدرات جميع العاملين لدينا. ابتداءً من أعضاء مجلس الإدارة وصولاً إلى المتدربين والخريجين الجدد. يتيح لنا الاستثمار في كوادرننا البشرية تعزيز مكانتنا ومواجهة التحديات بكافة أشكالها. وتفسح لنا المجال لاتخاذ القرارات الأنسب لضمان نمو محافظتنا الاستثمارية.

أتقدم بالشكر لفريقنا الاستثماري ولأعضاء مجلس الإدارة، الذين كان لهم الفضل في الأداء الإيجابي الذي حققه "جهاز الإمارات للاستثمار" منذ البدايات، والشكر موصول للحكومة الاتحادية ووزارة المالية في دولة الإمارات؛ فلولا دعمهم وثقتهم والموارد التي منحونا إياها لما كنا في موقع يسمح لنا تأدية دورنا على أكمل وجه. تسعدنا وتشرفنا المسؤولية الملقاة على عاتقنا والتي تتمثل بإدارة ثرواتنا وضمان خير ورفاه هذا البلد على المدى البعيد. ونأمل أن نكون أهلاً للمسؤولية والثقة.

نرجوا أن يساهم الإصدار الأول لتقرير "جهاز الإمارات للاستثمار" بتعزيز الوعي بالمهام التي يقوم بها الجهاز وتبسيط الضوء على الدور الوطني الهام الذي كلفنا به، وأن يفسح المجال للتعرف أكثر على المؤسسة وفريق العمل الذي يأخذ على عاتقه تلك المسؤوليات.

جاء تأسيس "جهاز الإمارات للاستثمار" ثمرة للرؤية الرشيدة للمغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه - ونسعى لترجمة هذه الرؤية من خلال العمل على تحقيق دوام الازدهار والرخاء لأبناء هذا البلد المعطاء على المدى البعيد.

ويبقى الهدف الذي نضعه نصب أعيننا اليوم ماثلاً من حيث البساطة والوضوح لهدفنا منذ اليوم الأول للتأسيس. إلا أن الاستراتيجية التي نعتمدها والجهاز بحد ذاته خضعا لمجموعة من التطوير والتحديث كان لها أثراً في تحقيق النمو والتقدم خلال السنوات الماضية.

اتسم "جهاز الإمارات للاستثمار" بالتميز منذ اليوم الأول. فقد كان صندوق الثروة السيادي الوحيد الذي يدير أصولاً اتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما أنه مكلف بمهام مختلفة عن باقي الصناديق السيادية المماثلة في البلاد. وبالنظر إلى موقعه الفريد وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه. تعين على الجهاز تطوير وتنفيذ استراتيجية مختلفة تتمتع بهيكل تنظيمي قوي ومرن وتعتمد أساساً راسخة للاستثمار على المدى البعيد. وبالنظر إلى مسيرة تطورنا يسعدنا أن نرى خططنا واستراتيجيتنا الأولى وقد حققت نتائج لافتة لشركائنا، واستطعنا بفضلها مواجهة التحديات التي اعترضتنا خلال تلك السنوات. وهذا ليس كل شيء، فقد عملت مؤسستنا في بيئات استثمارية مختلفة وفي أسواق شهدت تقلبات ومتغيرات كبيرة منذ التأسيس.

لا شك أن الحرك الأساسي لأي مؤسسة استثمارية يكمن في كوادرها، و"جهاز الإمارات للاستثمار" ليس باستثناء. فبفضل توجيه مجلس إدارتنا، الذي يضم أعضاء ملتزمين من جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، استطعنا بناء فريق لإدارة الاستثمارات وفق أعلى المعايير العالمية، الذي نجح في التكيف مع متطلبات

كلمة الرئيس التنفيذي

معالي مبارك راشد المنصوري



تأسس "جهاز الإمارات للاستثمار" في عام 2007 وتسلّم مهامه على خلفية بيئة استثمارية عالمية حافلة بالتقلبات والتحديات، حيث أدت الأزمة المالية العالمية إلى إحداث تغييرات دراماتيكية في المشهد الاقتصادي والاستثماري على مستوى العالم. ولكن بالرغم من هذه الصعوبات وبدعم واسع من الجهات الراعية لنا في الحكومة الاتحادية، بدأنا العمل الجاد لتحقيق أهدافنا المتمثلة في ضمان الإزدهار بعيد المدى للدولة من خلال الاستثمار الاستراتيجي في الأصول التي نتولى مسؤوليتها.

وخلال بضعة سنوات فقط على انطلاق مسيرتنا، نفخر اليوم بقطع أشواط كبيرة في تنفيذ وتحقيق الأهداف الموكلة إلينا؛ حيث نجحنا بتأسيس مؤسسة استثمارية فائقة على أرقى المعايير والممارسات العالمية، وتعزيز القدرات الاستثمارية الاستثنائية لهذه المؤسسة التي استطاعت ترسيخ مكانتها خلال فترة زمنية قصيرة لتصبح من أبرز المؤسسات الفاعلة في الدولة.

ويستأثر "جهاز الإمارات للاستثمار" منذ بداياته بأثنين من الأصول الاتحادية هما "شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة" ("دو") و"مؤسسة الإمارات للاتصالات" ("اتصالات")، وهما يشكلان الأساس الذي بنيت عليه محافظتنا الاستثمارية الاستراتيجية طويلة الأمد. ومن خلال تضافر جهودنا مع نظرائنا في كلتا الشركتين، نجحنا في الارتقاء بمستويات الحوكمة وضمان الامتثال التام لأفضل الممارسات العالمية. وتعتبر الشركتان اليوم من أكثر شركات الاتصالات تطوراً على مستوى الشرق الأوسط، فضلاً عن دورهما في توفير منصة تدريب رائدة للشباب الإماراتيين.

وخلال عامي 2013 و2014، تم تكليف "جهاز الإمارات للاستثمار" بإدارة ثلاثة أصول استراتيجية اتحادية هي "بريد الإمارات"، "مواصلات الإمارات"، وبنك "المصرف" الذي ينشط على المستوى الإقليمي. وتعتبر زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقنا مؤشراً قوياً على ثقة الحكومة الاتحادية بقدرتنا على تطوير مثل هذه الأصول وحفيزها باتجاه التوظيف الأمثل لإمكاناتها على المدى البعيد. ونحرص على إيلاء الشركات الثلاث القدر ذاته من التركيز، ونعمل على تعزيز التعاون مع إدارتها التنفيذية ومجالس إدارتها بهدف مساعدتها على تحقيق أهداف نموها على المدى البعيد.

يعود المستوى الثابت في تحقيق إيرادات مستدامة وطويلة الأمد للمؤسسات الاستثمارية إلى مدى خبرة ومقدرة فريق عملها، وهو ما ينطبق على "جهاز الإمارات للاستثمار" الذي حرص منذ تأسيسه على إعداد فريق شباب ويتمتع في الوقت نفسه بمستوى عالٍ من المرونة والخبرة في مجالات الاستثمار والدعم. وقد نجح هذا الفريق بالتكيف والانتقال سريعاً من الإشراف على الأصول الاتحادية الأساسية الأولى إلى إدارة محفظة واسعة من الاستثمارات العالمية التي تتنوع بين كبرى الشركات القابضة، واستثمارات الأسهم الخاصة، وصناديق التحوط، والديون النقدية، والأوراق المالية. وخلال هذه الفترة، لعب فريقنا الريادي دوراً فاعلاً في تقديم المشورة للحكومة الاتحادية حول تبني أفضل السياسات المتعلقة بقطاعات الاتصالات والخدمات المالية والصناعة.

ولطالما انصب تركيزنا على استقطاب أصحاب الكفاءات المناسبة، وتمكينهم وتشجيعهم على صقل مهاراتهم وتطوير مسيرتهم المهنية، وعلى سبيل المثال، أسهم التركيز المتواصل على الارتقاء بإمكانات الموظفين في إعداد برامج عالمية المستوى لتنمية المهارات القيادية وتعزيز التطور الوظيفي للعديد من موظفينا الإماراتيين. وقد تجلّى ذلك من خلال "برنامج قيادة الاستثمار" الذي حقق نجاحاً لافتاً. وإضافة لذلك، نحرص على تشجيع عملية التوجيه الذاتي بهدف إتاحة الفرصة أمام موظفينا لصياغة مسارات تطورههم الفردية.

وتشتمل أهم خطوات تطورنا المستقبلي على تعزيز حضورنا الاستثماري العالمي من خلال التوسع نحو مناطق جغرافية وقطاعات وفئات أصول جديدة. وسيتمحور تركيزنا الرئيسي حول بناء علاقات وثيقة مع المؤسسات الاستثمارية ومديري الصناديق وخبراء القطاع وغيرهم ممن يحملون أفكاراً وقيماً تتسجم مع أسلوب عملنا. وسنحرص على رعاية وتوسيع شبكة علاقاتنا المتنامية بهدف التوجيه الأمثل لسعي دولة الإمارات العربية المتحدة نحو التميز. سنتسهم هذه المبادرة في مساعدتنا على اغتنام المزيد من الفرص الاستثمارية بالتعاون مع شركائنا العالميين الذين يشاطروننا نفس الرؤية الاستثمارية بعيدة المدى.

وبينما نفخر بالإجازات الكبيرة التي حققناها حتى هذا التاريخ، ينبغي علينا توظيف المنصة التي نجحنا في إرساء معاييرها لتحضير "جهاز الإمارات للاستثمار" ودعمه لخوض غمار المرحلة المقبلة من النمو؛ ونحن واثقون بقدرتنا على مواصلة العمل لتحقيق أهدافنا الرئيسية في تحقيق عائدات اقتصادية مستدامة وطويلة الأمد تشكل رافداً قوياً لمستقبل دولة الإمارات الواعد.

وانطلاقاً من خصوصية مكانتنا كمؤسسة اتحادية بالدرجة الأولى، سيطع نجم "جهاز الإمارات للاستثمار" كجهة استشارية بارزة للحكومة فيما يتعلق بالتطور المستقبلي والإزدهار طويل الأمد لدولة الإمارات. وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال دعوة وزارة المالية للمشاركة في تنمية أصولها الاستراتيجية. وفي مجالات أخرى، يشرفنا توظيف إمكاناتنا الاستشارية للمساهمة في صياغة مختلف السياسات الاتحادية على صعيد الاقتصاد والقطاعات المختلفة، كما نتشرف بالثقة التي تولينا إياها الحكومة الإماراتية كجهة يمكن الاعتماد عليها للحصول على الخبرة والمشورة.

ويسرنا تقديم التقرير الافتتاحي لـ "جهاز الإمارات للاستثمار"، ويحدونا الأمل بأن يوفر مرجعاً جديداً وشاملاً لبلورة فهم أوسع حول مهامنا واستراتيجيتنا الاستثمارية، ودورنا الأشمل كمؤسسة استشارية رائدة ضمن الحكومة الاتحادية.

وقد قمنا خلال عام 2015 بمراجعة نموذج التشغيل والتغييرات الهيكلية الهامة للجهاز بتأنٍ، والتي من شأنها أن تسهّل مرحلة تطور جهاز الإمارات للاستثمار المقبلة، وذلك لضمان المزيد من التركيز على نهجنا المتبع في إدارة الأصول والادارة المختصة للأصول الاستراتيجية لدينا.

المحطات الرئيسية

حقق "جهاز الإمارات للاستثمار"، منذ تأسيسه عام 2007، نمواً وتطوراً سريعاً الوتيرة متجاوزاً الأهداف والجدول الزمني التي رُسمت له على صعيد التنمية المؤسسية. وقد تم بذل جهود كبيرة في "جهاز الإمارات للاستثمار" لإيجاد وتطوير منصة استثمارية متينة وتشكيل فريق عمل عالي الكفاءة.



الخطوة الأولى - التأسيس

تم تأسيس "جهاز الإمارات للاستثمار" بموجب المرسوم الأيادي رقم 4 لعام 2007 وتم تعديله فيما بعد بموجب المرسوم الأيادي رقم 13 لعام 2009.

الخطوة 1

"باعتبارنا الصندوق السيادي الوحيد للحكومة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أصبحنا اليوم على أتم الاستعداد لبدء المرحلة المقبلة من مسيرة نمونا وتطورنا، ونسعى دوماً للاستفادة من تجارب أسلافنا وشركائنا الاستثماريين والصناديق السيادية الأخرى، وجميع من سبقونا كي نتعلم ونكتسب أفضل الممارسات ضمن القطاع فيما نمضي قدماً".

الخطوة الثانية - الحوكمة

بدايةً تم تطوير إطار عمل فاعل لحكومة الشركات بالاستعانة بهيئة إدارية متمكنة ولجنة تنفيذية نشيطة عكست الطابع الفريد لرسالة جهاز الإمارات للاستثمار، وهو ما أتاح للجهاز تولي الدور المزدوج الملقى على عاتقه كجهة استشارية موثوقة للحكومة الاتحادية، ومدير استثماري خبير وعالي الكفاءة للثروة السيادية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الخطوة 2

الخطوة الثالثة - فريق العمل الأساسي

تم إيجاد وتوظيف أفضل الكفاءات في "جهاز الإمارات للاستثمار" لتسريع عملية إنشاء وتطوير مؤسستنا الاستثمارية. وقد أبدى فريق العمل في الجهاز مزيجاً فريداً من المهارات الخاصة بإدارة الاستثمار محلياً ودولياً، إضافة إلى خبراتهم وتجاربهم الغنية في القطاع.

الخطوة 3

مدير الاستثمار في قطاع الاتصالات

الخطوة الرابعة - نقل أصول المحافظ الاستثمارية الأساسية

بعد تشكيل فريق العمل الأساسي ووضع إطار عمل الحوكمة المبني، تم تفويض الجهاز برعاية وإدارة وتطوير الأصول الاتحادية الاستراتيجية مثل "شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة" (دو) و"مؤسسة الإمارات للاتصالات" (اتصالات).

الخطوة 4

الخطوة الخامسة - تأسيس نهج خاص بالعمليات الاستثمارية وإدارة المحافظ

سرعان ما تمكن الجهاز من إطلاق عملية استثمارية رسمية على ثلاث مراحل شملت: المعاينة المسبقة الصارمة والعناية الواجبة الأولية، تبعتها مراجعة ونقاش لجنة الاستثمار، وأخيراً اتخاذ القرار الاستثماري النهائي من قبل اللجنة التنفيذية. كما تم تقسيم النهج الخاص بالمحافظ الاستثمارية إلى مجموعتين استثماريتين رئيسيتين منفصلتين وهما: الأصول الاستراتيجية، وإدارة الأصول.

الخطوة 5

الخطوة السادسة - توسيع المحفظة الاستثمارية وتعزيز الطابع المؤسسي

سرعان ما نجح "جهاز الإمارات للاستثمار" في كسب ثقة الحكومة الاتحادية نظراً للأداء القوي الذي حققته المحفظة الاستثمارية الأولية، والسرعة في تطوير المنصة الاستثمارية، والكفاءة العالية في العمل؛ حيث تم منح الجهاز أصولاً أخرى للإدارة والاستثمار بالنيابة عن الدولة. وخلال عامي 2013 و2014، تم تفويض جهاز الإمارات للاستثمار بإدارة ثلاثة أصول استراتيجية إضافية وهي "بريد الإمارات" و"مواصلات الإمارات" و"بنك المصرف". كما نجح الجهاز في توسيع النطاق الدولي لمحفظته الاستثمارية بشكل ملحوظ، فضلاً عن تطوير المبادئ التوجيهية الداخلية والعمليات والمهام المؤسسية والهيكل التنظيمي.

الخطوة 6

المرسوم والعلاقة مع الحكومة الاتحادية

بموجب المرسوم الاتحادي رقم 4 لعام 2007، والذي تم تعديله فيما بعد بموجب المرسوم الاتحادي رقم 13 لعام 2009، تم تأسيس "جهاز الإمارات للاستثمار" الذي تعود ملكيته للحكومة الاتحادية. منحت التوجيهات الرئيسية في المرسوم "جهاز الإمارات للاستثمار" المسؤولية الكاملة لإدارة الثروة السيادية لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تأسيس محافظة أصول متنوعة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وفئات الأصول بهدف تحقيق أرباح مالية طويلة الأمد.

ويتمتع «جهاز الإمارات للاستثمار» بالسلطات الرئيسية التالية للوفاء بالتزاماته ومسؤولياته الفريدة:

- صياغة سياسات استثمار وإعادة استثمار الأموال المخصصة عبر إنشاء الشركات، والصناديق، والمحافظ الاستثمارية، والمؤسسات العاملة في مجالات استثمارية مختلفة.
- إدارة الصناديق عبر إجراء عمليات الاستثمار وإعادة الاستثمار في مجموعة واسعة من أنواع الأصول، ومنح القروض والتسهيلات، والاقتراض والحصول على التسهيلات المالية على سبيل المثال لا الحصر.
- تنفيذ كافة العمليات القانونية والمادية والإجرائية الضرورية المتعلقة بالاستثمارات مثل تسجيل الاستثمارات باسم «جهاز الإمارات للاستثمار»، والدخول في اتفاقيات التمويل، وإصدار السندات والضمانات، وتسوية المطالبات، والديون، وعمليات الدمج والاستحواذ، على سبيل المثال لا الحصر.

وبادرت الحكومة الاتحادية إلى تأسيس «جهاز الإمارات للاستثمار» ليكون أداؤها التنفيذية المستقلة للأنشطة الاستثمارية خارج إطار الهيئات الحكومية الأخرى على المستوى الاتحادي؛ ويصادق مجلس الوزراء على ترشيحات أعضاء مجلس إدارة الجهاز ويقرّ مكافأاتهم. فيما عدا ذلك، يتمتع «جهاز الإمارات للاستثمار» باستقلالية تامة، ويمثل أعضاء مجلس إدارته «السلطة العليا» في كافة المسائل المتعلقة بإدارته. كما يرفع مجلس إدارة الجهاز تقاريره مباشرةً إلى مجلس الوزراء الذي يتولى بدوره مسؤولية المصادقة على موازنته السنوية.

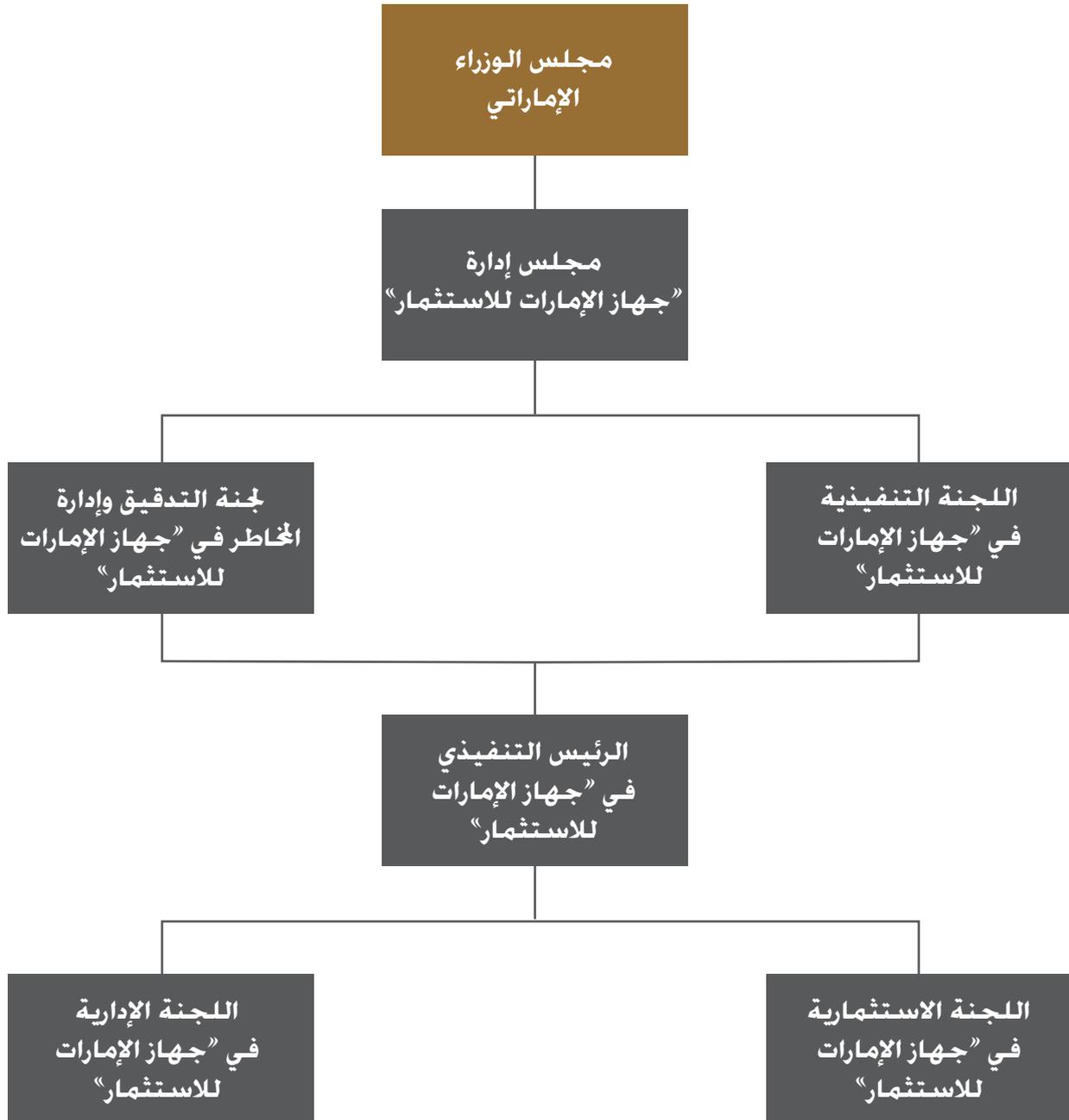
كما يتولى مجلس الوزراء الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة مسؤولية تخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ استثمارات «جهاز الإمارات للاستثمار» بما يتفق تماماً مع تفويضه وتوجيهاته. وانطلاقاً من ذلك، يتوقع من «جهاز الإمارات للاستثمار» تحقيق العائدات الاقتصادية التي يمكن لها أن تدعم المساعي الحكومية في تلبية متطلبات موازنتها الخاصة كلما دعت الحاجة.



الحوكمة والقيادة

يلتزم "جهاز الإمارات للاستثمار" بتطبيق مبادئ الحوكمة الإلزامية عبر اتباع أفضل ممارسات الإدارة الاستثمارية طويلة الأمد مع توخي مبادئ النزاهة والمسؤولية والموثوقية.

وحظي التركيز الكبير للجهاز والتزامه التام على تقدير الحكومة الاتحادية والقيادة الرشيدة، إذ تُبَيِّن تقارير المراجعة الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة أن "جهاز الإمارات للاستثمار" أظهر منذ تأسيسه التزاماً متواصلاً بهذه المبادئ، وبالتالي تمكّن من المحافظة على مكانته الرفيعة ومصداقيته العالية لدى الجهة الوصية عليه وهي مجلس الوزراء. وتشكل عوامل الحوكمة القوية والرقابة الشاملة والقيادة الرشيدة حجر الأساس للمؤسسة والتي تحظى بتفويض استثنائي لإدارة الاستثمارات الاتحادية. وقد أتاحت مثل هذه المبادئ والمعايير تحديد النهج الأساسي لآلية عمل الجهاز وتوجهه الخاص باستثمار وإدارة الصناديق التي انتقلت إلى عهده.



مجلس الإدارة

في أعقاب تأسيس "جهاز الإمارات للاستثمار" بموجب المرسوم الاتحادي، تم إنشاء مجلس إدارة الجهاز واختيار أعضائه بعناية تامة. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة للإشراف على جميع المسائل المتعلقة بـ "جهاز الإمارات للاستثمار" بغية التأكد من تحقيق أهدافه.

رئيس مجلس إدارة "مجموعة شركات الطاير" ذائعة الصيت التي تستثمر في مجالات مختلفة بمنطقة الخليج العربي مثل السيارات والمقاولات، والتوزيع، والنشر، والبيع بالتجزئة.

سعادة عبد الحميد محمد سعيد، عضو مجلس الإدارة

يشغل سعادة عبد الحميد محمد سعيد منصب العضو المنتدب وعضو مجلس إدارة "بنك الخليج الأول". ويتولى سعاداته عدة مناصب أخرى أهمها: نائب رئيس مجلس إدارة "مصرف الخليج الأول الليبي"، ورئيس مجلس إدارة شركة "الخليج الأول للخدمات المالية" وشركة أصيل للتمويل الإسلامي. وعضو مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية في "سوق أبوظبي للأوراق المالية". والعضو المنتدب لشركة "رم للاستثمار". وعضو في "اللجنة الاقتصادية للمجلس الأعلى للأمن القومي" ومجلس إدارة شركة "مبادلة للتنمية".



سعادة عيسى محمد السويدي، عضو مجلس الإدارة

يشغل سعادة عيسى السويدي منصب المدير التنفيذي والعضو المنتدب لـ "مجلس أبوظبي للاستثمار"، ورئيس مجلس إدارة "بنك أبوظبي التجاري" ومؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات). وهو عضو مجلس إدارة "شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع"، و"شركة الاستثمارات البترولية الدولية"، و"صندوق أبوظبي للتنمية".



السيدة كلثم حمد بالعبد الغفلي

تشغل السيدة/ كلثم الغفلي منصب مدير استثمارات لدى دائرة الأسهم الخارجية لجهاز أبوظبي للاستثمار. كما تعد عضواً مركزياً للفريق المسؤول عن انتقاء وبناء وإدارة المحافظ والعلاقات في كل من أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وهي أيضاً عضو في "اللجنة الاستثمارية لدائرة الأسهم الخارجية".



كما يقوم المجلس بتحديد التوجه العام للاستراتيجيات الاستثمارية والأهداف، ومعايير المخاطر، وتوزيع الأصول. ويهتم مجلس الإدارة أيضاً بمسؤولية الإشراف على أداء الفريق الإداري التابع لـ "جهاز الإمارات للاستثمار"، وتكليف الرئيس التنفيذي بالمسؤوليات الأساسية للإشراف على الأداء الاستثماري والتشغيلي للمؤسسة. وتبادر العديد من لجان المجلس إلى توجيه المخصصات الاستثمارية، وتحمل المخاطر والموافقة على التوصيات الاستثمارية للفريق الإداري. وتشرف تلك اللجان كذلك على مجالات حيوية أخرى مثل المراجعة، وإدارة المخاطر، والحوكمة، والتعويضات، والموارد البشرية، والتقارير المالية.

ويضم مجلس إدارة "جهاز الإمارات للاستثمار" نخبة من الأفراد المتميزين الذين يتمتعون بسجل حافل بالإنجازات، وذلك تحت قيادة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، رئيس مجلس الإدارة.

سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، رئيس مجلس الإدارة

يشغل سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير شؤون الرئاسة في دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة لمنصب رئيس المجلس الوزاري للخدمات. وباعتباره رئيس مجلس الإدارة، يتولى سمو الشيخ منصور بن زايد مسؤولية متابعة مهام مجلس الإدارة التي تتمثل بالإشراف على شؤون "جهاز الإمارات للاستثمار".



معالي محمد عبدالله القرقاوي، نائب رئيس مجلس الإدارة

يشغل معالي محمد عبدالله القرقاوي منصب وزير شؤون مجلس الوزراء في حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ونائب رئيس المجلس الوزاري للخدمات، فضلاً عن توليه مسؤولية رئيس "مجلس الإمارات للتنافسية"، ورئيس مجلس "إدارة دبي القابضة".



معالي سلطان بن سعيد المنصوري، عضو مجلس الإدارة

يشغل معالي سلطان بن سعيد المنصوري منصب وزير الاقتصاد في حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى العديد من المناصب الأخرى أهمها: رئيس "اللجنة العليا لحماية المستهلك"، ورئيس "لجنة التنسيق والتعاون الاقتصادي"، ورئيس مجلس إدارة كل من "هيئة الأوراق المالية والسلع" و"هيئة التأمين" و"الهيئة العامة للطيران المدني".



معالي عبيد حميد الطاير، عضو مجلس الإدارة

يشغل معالي عبيد حميد الطاير منصب وزير الدولة للشؤون المالية في حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالإضافة لمهامه الوزارية، شغل معاليه عدة مناصب أهمها: رئيس مجلس إدارة "غرفة تجارة وصناعة دبي" في الفترة الممتدة بين عامي 2000 - 2008، ويعد معالي الطاير من كبار المستثمرين ورجال الأعمال المرموقين، إضافة لكونه



لجان مجلس الإدارة

لجنة التدقيق وإدارة المخاطر

ترفع لجنة التدقيق وإدارة المخاطر تقاريرها مباشرةً إلى مجلس إدارة "جهاز الإمارات للاستثمار". وتتعاون مع رئيسه التنفيذي بالتشاور مع المستشارين الخارجيين بهدف إقرار وإنشاء وتنفيذ ومراقبة عمليات التدقيق المناسبة ونماذج الامتثال ومستويات المخاطر في "جهاز الإمارات للاستثمار". كما تتولى اللجنة مهمة تأسيس إطار العمل الخاص بالتدقيق وإدارة المخاطر. إضافة إلى سلسلة "الضوابط والتوازنات الرقابية" لجمال الأنشطة الاستثمارية لـ "جهاز الإمارات للاستثمار". وتمارس اللجنة عملها كشريك مستقل بالتوازي مع اللجنة التنفيذية، وذلك بهدف ضمان الالتزام التام بأعلى معايير التحكم والرقابة على مستوى المؤسسة بالكامل.

معالي سلطان بن سعيد المنصوري، رئيس لجنة التدقيق والمخاطر في "جهاز الإمارات للاستثمار"

يشغل معالي سلطان بن سعيد المنصوري منصب وزير الاقتصاد في حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. إضافة إلى العديد من المناصب الأخرى أهمها: رئيس "اللجنة العليا لحماية المستهلك"، ورئيس "لجنة التنسيق والتعاون الاقتصادي"، ورئيس مجلس إدارة كل من "هيئة الأوراق المالية والسلع" و"هيئة التأمين" و"الهيئة العامة للطيران المدني".



سعادة سالم سلطان الظاهري، عضو مستقل في لجنة التدقيق والمخاطر في "جهاز الإمارات للاستثمار"

سعادة سالم سلطان الظاهري هو عضو مستقل في لجنة التدقيق والمخاطر في "جهاز الإمارات للاستثمار". وهو عضو في مجلس إدارة شركة "طاقة"، ويشغل أيضاً منصب نائب مدير في "جهاز أبوظبي للاستثمار". و هو محاسب قانوني مجاز منذ عام 1994 ويحمل درجة البكالوريوس في المحاسبة من كلية "متروبوليتان ستيت" في دنفر بالولايات المتحدة، ويشغل عضوية العديد من مجالس الإدارة ولجان التدقيق في الشركات العامة والخاصة.



اللجنة التنفيذية

تتخذ اللجنة التنفيذية جميع القرارات الإدارية لـ "جهاز الإمارات للاستثمار"، وتلعب دور صانع القرار الرئيسي لجميع الفرص الاستثمارية والأنشطة التي تطرحها لجنة الاستثمار.

معالي عبيد حميد الطاير، رئيس اللجنة التنفيذية في "جهاز الإمارات للاستثمار"

يشغل معالي عبيد حميد الطاير منصب وزير الدولة للشؤون المالية في حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالإضافة لمهامه الوزارية، يشغل معاليه عدة مناصب أهمها: رئيس مجلس إدارة "غرفة تجارة وصناعة دبي" في الفترة الممتدة بين عامي 2000 - 2008، وبعد معالي الطاير من كبار المستثمرين ورجال الأعمال المرموقين. إضافة لكونه رئيس مجلس إدارة "مجموعة شركات الطاير" ذائعة الصيت التي تستثمر في مجالات مختلفة بمنطقة الخليج العربي مثل السيارات، والمقاولات، والتوزيع، والنشر، والبيع بالتجزئة.



سعادة عيسى محمد السويدي، عضو اللجنة التنفيذية في "جهاز الإمارات للاستثمار"

يتولى سعادة عيسى السويدي منصب المدير التنفيذي وعضو المنتدب لـ "مجلس أبوظبي للاستثمار"، ورئيس مجلس إدارة "بنك أبوظبي التجاري" ومؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات)، وهو عضو مجلس إدارة شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع، و"شركة الاستثمارات البترولية الدولية"، و"صندوق أبوظبي للتنمية".



سعادة عبد الحميد محمد سعيد، عضو اللجنة التنفيذية في "جهاز الإمارات للاستثمار"

يشغل سعادة عبد الحميد محمد سعيد منصب العضو المنتدب وعضو مجلس إدارة "بنك الخليج الأول". ويتولى سعاده عدة مناصب أخرى أهمها: نائب رئيس مجلس إدارة "مصرف الخليج الأول الليبي"، ورئيس مجلس إدارة شركة "الخليج الأول للخدمات المالية" و"شركة أصيل للتمويل الإسلامي"، وعضو مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية في "سوق أبوظبي للأوراق المالية"، والعضو المنتدب لشركة "ريم للاستثمار"، وعضو في "اللجنة الاقتصادية للمجلس الأعلى للأمن القومي" ومجلس إدارة شركة "مبادلة للتنمية".



اللجنة الاستثمارية

تضم لجنة الاستثمار في "جهاز الإمارات للاستثمار" عدداً من كبار أعضاء الفريق الإداري الذين يقومون بمراجعة ومناقشة جميع المقترحات الاستثمارية المحتملة التي يطرحها أعضاء الفريق الإداري، وذلك في إطار عملية رسمية من ثلاث مراحل لصنع القرار الاستثماري. وتراجع لجنة الاستثمار جميع الحالات الاستثمارية التي حظيت بموافقة الرئيس التنفيذي، وتتولى إقرار وطلب شروط العناية الواجبة للاستثمارات المراد تنفيذها. كما تستعرض اللجنة الفرص الاستثمارية المتاحة أمام اللجنة التنفيذية لاتخاذ القرارات النهائية حيالها.

اللجنة الإدارية

تضم اللجنة الإدارية بقيادة الرئيس التنفيذي مسؤولي الاستثمار التنفيذيين الذين يتولون المهام اليومية لإدارة مختلف المحافظ والأصول الاستثمارية لـ "جهاز الإمارات للاستثمار".

النهج والمحفظة الاستثمارية

تم إنشاء جهاز الامارات للاستثمار في المقام الأول بهدف إدارة وتطوير محفظة أساسية من الأصول الاستراتيجية الممنوحة له من قبل الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة. إلا أن معدلات النمو الكبيرة والأداء اللافت لأصول المحفظة الاستثمارية الأساسية شكلت حافزاً قوياً للحكومة الاتحادية. ومكنت هذه الأصول والصناديق الاستثمارية الجديدة الجهاز من تحقيق المزيد من النمو وبناء محفظة أشمل وأكثر تنوعاً موزعة على جميع فئات الأصول تحت مجموعة إدارة الأصول مثل الأسهم، الدخل الثابت، صناديق التحوط، الأسهم الخاصة، الديون الخاصة، العقارات، البنية التحتية لتخصيص رأسمال لهذه الفئات الجديدة والمجموعات محلياً وإقليمياً ودولياً.

ويحرص "جهاز الإمارات للاستثمار" سنوياً على إنشاء محفظة سياسات قادرة على اكتشاف وفهم توجهات السوق، وتوظيف مكانته الفريدة بوصفه مستثمراً طويل الأمد ومصدراً مميّزاً للتمويل. وإنطلاقاً من ذلك، يعتمد "جهاز الإمارات للاستثمار" نهجاً خاصاً بمجال توزيع الأصول ينسجم مع معايير المؤسسات المماثلة الأكثر تطوراً والأعلى دخلاً في العالم.

ويجمع "جهاز الإمارات للاستثمار" مختلف فئات الأصول بشكل يتيح تحقيق أعلى معدل إيرادات قياساً بمستوى المخاطر. كما يعتمد نهجاً متكاملًا لإدارة المخاطر يشتمل على نظام إنذار مبكر خاص بحدود المخاطر الرئيسية ذات الصلة باستثماراتها، والتقلبات الشهرية، ومستويات التراجع المسموح بها من ذروة الأداء إلى القيمة الدنيا. ويتم تطوير هذا المفهوم من خلال إطار عمل مزدوج لضبط تخصيص الاستثمارات مع وضع هدف محدد لكل فئة من فئات الأصول.

ويفخر "جهاز الإمارات للاستثمار" بإنشائه محفظة استثمارية بالغة التنوع تغطي مجموعة واسعة من فئات الأصول والأدوات الاستثمارية، وذلك بفضل تبني استراتيجيات استثمارية منضبطة تواكب أرقى المعايير العالمية. وتخضع هذه الاستثمارات إلى إدارة حكيمة وشاملة تضمن تحقيق عائدات تتكيف مع المخاطر المحتملة. وتوفر إيرادات وقيمة مالية مجزية مستدامة وطويلة الأمد لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة. وتسجل هذه الأصول المتنوعة اليوم أداءً استثمارياً قوياً استطاع التفوق بإيراداته على الأهداف الأساسية المرسومة له.

يعتمد "جهاز الإمارات للاستثمار" آلية عمل منظمة وواضحة في مجال الاستثمار وإدارة المخاطر. وتتضمن هذه الآلية برنامجاً لتوزيع الاستثمارات على أصول استراتيجية بأفق زمني يمتد بين 7 - 10 سنوات. ويجسد ذلك من الناحية النظرية السعي لتأسيس محفظة استثمارية تضم مزيجاً متنوعاً من الأصول التي تمتلك المقومات الأمثل لتحقيق أهداف "جهاز الإمارات للاستثمار" طويلة الأمد فيما يتعلق بالإيرادات المرتقبة ومدى الإقبال على المخاطر.

"نسعى لإبرام شراكات مميزة مع مديريين قادرين على تفهم الطبيعة الفريدة للمهام الموكلة إلينا من قبل الحكومة الاتحادية وفلسفتنا الاستثمارية، وامتلاك سجالاً استثمارياً حافلاً وثابت الأداء".

مدير الخزينة



نسب تخصيص الأصول

فئة الأصول	الحد الأدنى	الحد الأقصى
الملكية العامة	15%	35%
الدخل الثابت	10%	30%
صناديق التحوط	5%	25%
الأسهم الخاصة	10%	25%
العقارات	3%	12%
الأصول المتعددة	5%	30%
الأموال النقدية	0%	10%
الحماية من المخاطر	0%	20%

الأصول الاستراتيجية

يتملك "جهاز الإمارات للاستثمار" محفظة أصول استراتيجية تضم حصصاً صغيرة ومتوسطة وكبيرة في عدد من الشركات والمؤسسات الإقليمية الهامة والرائدة بالعديد من القطاعات الصناعية والاقتصادية. وبوصفه مؤسسة لإدارة الاستثمارات، طور "جهاز الإمارات للاستثمار" مجموعته الخاصة والمتنوعة من نماذج وأطر عمل الملكية والاستثمار؛ فهو يسهم على سبيل المثال بنسبة 100 % من مجموعة أصول استراتيجية إحادية محددة. ويملك في أصول أخرى حصصاً صغيرة قوية إلى جانب مستثمرين آخرين. ويهدف الجهاز في جميع حصصه إلى ضمان تحقيق كل مشروع استثماري أقصى إمكاناته وعائداته. ويستأثر "جهاز الإمارات للاستثمار" باثنتين من الاستثمارات القوية المتمثلة بحصص كبيرة في "شركة الاتصالات المتكاملة" (دو) و"مؤسسة الإمارات للاتصالات" (اتصالات)، وهما اثنتان من أقوى شركات الاتصالات على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما أضاف الجهاز خلال 2013 - 2016 ثلاثة أصول هامة إلى محفظته الاستثمارية وهي بريد الإمارات، ومواصلات الإمارات، والمصرف.

"نواجه كلاً من الفرص والتحديات الاستثمارية الفريدة من نوعها. بصفتنا مدراء أسهم حقيقية طويلة الأمد تنتقل بين الأجيال ولا يترتب عليها أي التزامات. كما نطمح أن نكون معياراً حقيقياً يحتذى به من حيث كيفية تشغيل صناديق الثروة السيادية وتنمية الثروة الوطنية."

الرئيس التنفيذي لإدارة الأصول

يسعى "جهاز الإمارات للاستثمار" إلى تحقيق أداء متميز وسجل حافل بمجال إدارة المخاطر اعتماداً على الإدارة النشطة للاستثمارات والتخصيص المتنوع للأصول. وهذا يستلزم تخصيصاً أكبر للاستثمارات البديلة وفئات الأصول غير التقليدية لقدرتها على توفير عائدات طويلة الأمد وتحقيق التنوع المطلوب. ويعد الأفق الاستثماري بعيد المدى لـ "جهاز الإمارات للاستثمار" الخيار الأمثل للاستثمار في الأسواق الأقل سيولة وكفاءة مثل أسواق الأسهم الخاصة والعقارات والبنى التحتية وصناديق التحوط. وانطلاقاً من ذلك، فإن الاستثمار في الأصول الأقل كفاءة من حيث التسعير، إلى جانب الاستثمار الفاعل وإدارة المخاطر، جميعها عوامل تسهم في ترسيخ مكانة "جهاز الإمارات للاستثمار" بين أبرز المؤسسات الاستثمارية.

ويتم توظيف رأسمال جهاز الإمارات للاستثمار وفق أسلوب استراتيجي ملتزم وخاضع للرقابة لضمان تقييد المخاطر المحتملة في الأصول الأساسية أو استثمارات الصناديق ضمن حدود مضبوطة. وتطابق كافة الأنشطة والاستراتيجية الاستثمارية الشاملة مع الأهداف والنتائج المالية المنشودة على المدى الطويل. وينقسم تنوع وتطور نمو المحفظة الاستثمارية لجهاز الإمارات للاستثمار على مدى السنوات القليلة الماضية إلى مجموعتين استثماريتين هما: الأصول الاستراتيجية وإدارة الأصول. وبدورها تنقسم إدارة الأصول إلى فئات أصول فرعية مثل: الأسهم، والدخل الثابت، وصناديق التحوط، والأسهم الخاصة، والديون الخاصة، والعقارات، والبنية التحتية.



شركة الإمارات للاتصالات "اتصالات"

أسندت إلى "جهاز الإمارات للاستثمار" في عام 2007 مسؤولية إدارة ورعاية حصة حكومة الإمارات الإحادية البالغة 60 % من مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات). وبصفته المالك الرئيسي في الشركة، تولى "جهاز الإمارات للاستثمار" مسؤولية تقديم الدعم والمشورة للمجلس الإداري وفريق المسؤولين التنفيذيين في "اتصالات". فضلاً عن تحديد توجهها الاستراتيجي، وحوكمة الأمور المالية والمؤسسية فيها، وإدارة سياستها العامة، ويقدم "جهاز الإمارات للاستثمار" دعماً إضافياً للشركة عبر تحديد المؤشرات الرئيسية لأدائها المالي والتشغيلي بهدف دفع عجلة نموها بالشكل الأمثل. علاوة على ذلك، أتاحت خبراتنا ومعارفنا التنموية التي نمتلكها في قطاع الاتصالات العالمي والإقليمي الفرصة أمام "جهاز الإمارات للاستثمار" للتصرف كمجلس مستقل وهيئة استشارية لحكومة الإمارات العربية المتحدة فيما يخص سياسة الاتصالات المحلية التي ينتهجها.

العالي. ويعتزم "جهاز الإمارات للاستثمار" تطوير وتشغيل هذه المطبعة الحديثة وفق أعلى المعايير التقنية والتشغيلية المعتمدة حول العالم لطباعة جميع العملات الورقية في دولة الإمارات. إضافة إلى العملات الخاصة بالبنوك المركزية الدولية الأخرى.



شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة "دو"

تم تكليف "جهاز الإمارات للاستثمار" عام 2007 بإدارة حصة قدرها 40 % من أسهم "شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة" (دو) كواحدة من محفظتيه الاستثماريتين الاستراتيجيتين طويلتي الأمد. وقد ساهمت خدمات المشورة والدعم التي قدمها لكل من إدارة ومجلس إدارة الشركة في الارتقاء بممارساتها على صعيدي الحوكمة والامتثال. كما أسهم نجاح الشركة، إلى جانب خدماتنا التوجيهية والاستشارية، في تشجيع الحكومة الإحادية على تعيين "جهاز الإمارات للاستثمار" مسؤولاً عن إدارة وتطوير المزيد من الأصول الإستراتيجية المملوكة للحكومة.

وفي الآونة الأخيرة قررت دولة الإمارات العربية المتحدة تأسيس منشأة صناعية لطباعة العملات الورقية لدولة الإمارات تهدف إلى الوفاء بتطلبات البنك المركزي. وتتطلع هذه المنشأة الاستراتيجية ذات الأهمية الوطنية إلى تسويق قدرتها الانتاجية الفائضة في السوق

إدارة الأصول

تضم محفظة إدارة الأصول الأسهم الخاصة في "جهاز الإمارات للاستثمار" مجموعة من الاستثمارات والصناديق المدارة من قبل مديري أسهم يمثلون أطرافاً ثالثة محلية وإقليمية ودولية. وتم توزيع هذه الاستثمارات عبر طيف واسع من أصول الأسهم الخاصة ولاسيما فئات الأصول الفرعية مثل الملكية الخاصة المباشرة، وصندوق مجموعة من الصناديق الاستثمارية، والأصول الثانوية. كما يتولى فريق الأسهم الخاصة إدارة بعض استثمارات الملكية الخاصة المباشرة أو الأصول التي تم إطلاقها مسبقاً كاستثمارات مشتركة مع بعض الشركاء الخارجيين من مديري الأسهم الخاصة.

تشتمل محفظة إدارة الأصول في "جهاز الإمارات للاستثمار" على مزيج من الاستثمارات في الأسهم المدرجة، والدخل الثابت، واستثمارات أخرى بديلة محلية وإقليمية ودولية، فضلاً عن مجموعة واسعة من الحصص في صناديق استثمارية متنوعة يتم إدارتها من قبل مديري استثماريين يمثلون أطرافاً ثالثة محلية ودولية تتولى كذلك إدارة معظم استثماراتنا في محفظة إدارة الأصول.

آلية الاستثمار

قام "جهاز الإمارات للاستثمار" بمساع جادة لتطوير منهجيته الاستثمارية منذ تأسيسه عام 2007. واستناداً إلى مهامه الأساسية، وقاعدة أصوله، ومصادر تمويله، تمكن الجهاز من تطبيق استراتيجية استثمارية حكيمة في تخصيص رأس المال لمحفظة الاستثمارية. كما حرص على الاستفادة من هذه الإمكانيات الاستثمارية بعيدة المدى لمواصلة نموه مستنداً بذلك إلى مجموعة متنوعة من المعايير الاستثمارية الخاصة ببقية الجهات الاستثمارية.

وضمن هذا الإطار، تتولى فرق الاستثمارات في "جهاز الإمارات للاستثمار" إجراء معاينة مسبقة دقيقة لجميع الفرص الاستثمارية المحتملة. ويغطي هذا التدقيق كافة الجوانب الرئيسية المتعلقة بالاستثمارات المقترحة بما فيها المالية والتشغيلية. ويتم بعد ذلك تقديم الاستثمارات المقترحة إلى اللجنة الاستثمارية التي تتولى إجراء المراجعات وبحث مدى الحاجة للقيام بمزيد من الفحص لتأكيد التوافق مع متطلبات هذه الاستثمارات. وعند حصول الاستثمارات المحتملة على الفحوصات اللازمة، تقرر اللجنة الاستثمارية فيما إذا كان من الممكن المضي في هذه الفرصة الاستثمارية وتحيل القرار النهائي للجنة التنفيذية. فبالإضافة لمجلس الإدارة، تعد اللجنة التنفيذية في "جهاز الإمارات للاستثمار" الهيئة الأساسية المعنية باتخاذ القرارات الاستثمارية الرئيسية.

ويمتلك "جهاز الإمارات للاستثمار" القدرة على تحديد وتقييم الفرص والتوجهات الاستثمارية الناشئة من خلال تركيزه على التوجهات الاقتصادية الأساسية على المدى الطويل. مستفيداً من فريقه المتنامي من الخبراء والمحللين الاستثماريين. وتخضع العمليات الاستثمارية لثلاث مراحل لكل فرصة استثمارية، وهي:

1. التدقيق المسبق والفحص الأولي للموافق للمتطلبات وذلك من قبل الأقسام الأساسية في "جهاز الإمارات للاستثمار"
2. مراجعات وقرارات اللجنة الاستثمارية
3. قرار اللجنة التنفيذية



إدارة المحافظ

تنقسم فرق إدارة المحافظ والاستثمارات في جهاز الامارات للاستثمار إلى مجموعتين متخصصتين حيث تركزان على المحافظتين الاستثماريتين الرئيسيتين وهما: الأصول الاستراتيجية وإدارة الأصول.

- دعم وتعزيز مهارات وإمكانات إدارة الاستثمارات أو اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة

ويطمح "جهاز الإمارات للاستثمار" من خلال هذا النهج إلى المساهمة بتطوير محافظته من الشركات والأصول والمدراء الخارجيين بغية تحقيق عائدات مالية مجزية على المدى الطويل.

ونظراً إلى التطور اللافت لحفظته الاستثمارية قامت فرق الاستثمارات في جهاز الامارات للاستثمار باعتماد منهج عملي رشيد لإدارة بعض أصوله الاستراتيجية، واشتملت محافظته في البداية على مجموعة من الأصول الاستراتيجية التابعة للحكومة الاتحادية. وتطلبت بعض هذه الأصول وحصص المساهمة إجراء إعادة هيكلة واسعة أو الحصول على المشورة الاستراتيجية لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد الاقتصادية الجزية. وأظهرت الخبرة الواسعة المكتسبة من تطبيق منهج إدارة المحافظ قدرة "جهاز الإمارات للاستثمار" على الارتقاء بمهارات إدارة الأصول وسبل تطبيقها في الاستثمارات والأصول الجديدة.

وتلتزم فرق الاستثمارات في "جهاز الإمارات للاستثمار" بتقييم ورصد المخاطر والعوائد لكل استثمار عبر كامل المحفظة الاستثمارية. وتتعاون هذه الفرق مع موظفي إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي. إضافة إلى مستشارين مستقلين أو أطراف ثالثة مجال المخاطر والتدقيق. لضمان انسجام استثمارات ومحفظة "جهاز الإمارات للاستثمارات" مع المبادئ التوجيهية الصارمة المتعلقة بإدارة المخاطر والتدقيق.

"نُحنا تدرجياً في تطوير آليتنا الخاصة باتخاذ القرارات الاستثمارية لضمان حصول كل فرصة على تقييم شامل لدورها في تعزيز محافظتنا الاستثمارية والمساهمة بتحقيق الازدهار المستقبلي لدولة الإمارات العربية المتحدة على المدى الطويل."

مدير استثمارات الأسهم الخاصة

مجموعات المحافظ الاستثمارية - الأصول الاستراتيجية وإدارة الأصول. وتتعاون هذه المجموعات بشكل وثيق مع شركات متعددة المحافظ ومدراء تمويل خارجيين من أطراف ثالثة. وذلك بغية تقديم الدعم والمشورة اللازمة وتطوير خططهم واستراتيجياتهم الاستثمارية الموجهة لتحقيق النمو المطلوب.

وتتمثل إحدى أهم نقاط القوة لدى "جهاز الإمارات للاستثمار" في قدرته على تحديد وانتقاء واستقطاب أكفأ مديري التمويل الخارجيين في مختلف فئات الأصول واستراتيجيات الاستثمار والمناطق الجغرافية. ومن ثم إسناد المسؤوليات الاستثمارية لهؤلاء المديرين تبعاً للاستراتيجية الاستثمارية ومعايير المخاطر التي اخترناها. وقد أثبتت الشركات طويلة الأمد التي أبرمناها مع هؤلاء المديرين الخارجيين أنها مثمرة للغاية وتلائم متطلبات العصر.

ويطمح "جهاز الإمارات للاستثمار" دوماً إلى لعب دور جوهري مدروس يتلاءم مع كل من استثماراته أو أصوله أو صناديقه. ويشمل ذلك:

- المشاركة بفعالية كعضو مجلس إدارة أو مستشار عند الحاجة
- المساهمة في الارتقاء بمعايير المساءلة، وحوكمة الشركات، والرقابة المؤسسية أو الاستثمارية



مواصلات الإمارات



بريد الامارات



المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية

تأسست مؤسسة "مواصلات الإمارات" (مؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات) عام 1981 بهدف تنظيم وإدارة خدمات النقل والصيانة لمختلف الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية ومؤسسات القطاع الخاص. وتتطلع المؤسسة لتبوء مكانة رائدة في مجال النقل المستدام، وقد أوكلت مسؤولية إدارتها إلى "جهاز الإمارات للاستثمار" كجزء من عملية تطورها لتصبح شركة عالمية المستوى لخدمات النقل.

أوكلت إلى "جهاز الإمارات للاستثمار" مهمة إدارة مجموعة "بريد الإمارات" عام 2013 بعد نجاحه بنيل ثقة الحكومة الاتحادية في إدارة الشركات الإستراتيجية الكبيرة المملوكة للدولة. ولكونه المشغل الرسمي لخدمة البريد في دولة الإمارات العربية المتحدة. يأخذ "بريد الإمارات" على عاتقه مسؤولية لعب دور محوري في مسيرة النمو المستمر لبلادنا. وعلى غرار الأصول الاستراتيجية الأخرى المملوكة للدولة مثل "دو" و"اتصالات"، يتعاون "جهاز الإمارات للاستثمار" بشكل وثيق مع إدارة ومجلس إدارة "بريد الإمارات" لمساعدته على الاستفادة من كامل إمكاناته وتوفير خدمة بريدية عصرية وعالية في أن معا بدولة الإمارات العربية المتحدة

تأسس "المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية" (المصرف) عام 1976 بهدف ترسيخ أطر التعاون بين الدول العربية وتشجيع المشاريع الاقتصادية المشتركة. وقد أسندت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى "جهاز الإمارات للاستثمار" مهام التعاون وتقديم المشورة إلى إدارة ومجلس إدارة البنك في سعيه ليصبح الشريك المالي المفضل للخدمات المصرفية عبر تزويد العملاء بأفضل المنتجات والخدمات الأفضل ضمن فئتها.

المؤسسة والموظفون

حقق "جهاز الإمارات للاستثمار" عام 2015 مزيداً من النمو ليصبح مؤسسة استثمارية كاملة الصلاحيات تنفذ عمليات وإجراءات واضحة بموجب إطار عمل راسخ لحوكمة الشركات مبني على أسسنا المبدئية، و الموجهة تحت وصايتنا و من قبل مجلس الإدارة.

تواصل مؤسستنا تحقيق التطور والنمو مع مرور الوقت في ضوء احتياجاتها واستراتيجيتها الاستثمارية المتنامية. وينتمي موظفونا إلى أكثر من 12 بلداً مختلفاً، ويتمتعون بطيف واسع من المواهب والقدرات. وفي ضوء هذا التنوع والحجم الصغير نسبياً لطاقتهم العمل. ندرك تماماً أن الشفافية والنقاش باتا حاجة حتمية نتطلع للاستفادة منها في تشجيع الحوار المفتوح على جميع المستويات. كما نعتقد أن تنوع معارف وخبرات موظفينا، إلى جانب انفتاح عملية الاستثمار لدينا، يتيح لنا تبني مستوى جودة أعلى للنقاش واتخاذ القرارات الاستثمارية.

وفيما نتابع مسيرة نمونا، لا نتوقع ازدياداً كبيراً في أعداد موظفينا. ومع ذلك، سنواصل النمو لإدراك أهدافنا عبر الاستثمار في الأفراد الذين يتمتعون بكفاءات متنوعة وخبرات استثمارية واسعة؛ كما سنتمسك بفلسفة فريقنا والالتزام بمجموعة أساسية من القيم وهي:

الشفافية - بصفتنا مؤسسة تعتمد مبادئ محددة وواضحة للعمل، ينبغي علينا مشاركة مواردنا بكفاءة وانفتاح مع كافة فرق العمل بهدف الاستفادة القصوى من إمكانياتنا. ويلعب التعاون والشفاف والكامل بين فرق العمل دوراً جوهرياً في بناء الثقة لدى موظفينا والمحافظة على بيئة العمل الديناميكية.

الاحترام - نواصل الالتزام بأرقى معايير المهنية التي حددتها مدونة قواعد السلوك الخاصة بـ "جهاز الإمارات للاستثمار". ومن خلال شفافية التقييم وسير علاقات الموظفين، يدرك طاقم العمل تماماً ماهية أهدافهم وأسلوب تقييمهم.

الامتثال - انطلاقاً من التزامنا بالمهام الملقاة على عاتقنا من قبل الحكومة الاتحادية والتزامنا تجاه البلاد، يتوجب علينا الامتثال الأعلى لمعايير المساءلة والحوكمة والنزاهة عبر جميع وحدات المؤسسة وقطاعات عملها.

نسعى عبر «برنامج قيادة الاستثمار» لغرس مبادئ ثقافة ريادة الأعمال والديناميكية في العمل. ويتيح البرنامج لخريجيه الذين ينضمون إلينا الازدهار والتطور المهني والتعلم المستمر؛ لاسيما وأنهم سيصبحون أفراداً من فريق مترابط يمنحهم فرصة المشاركة بباقة متنوعة من المشاريع إلى جانب كبار المتخصصين من يمتلكون خبرة واسعة بمجالات الاستثمار.

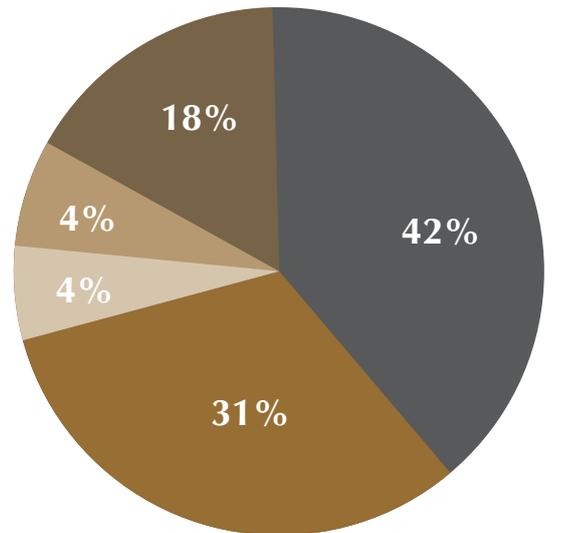
قسم الموارد البشرية في «جهاز الإمارات للاستثمار»

ومع انتقالنا إلى المرحلة المقبلة من مسيرة نمونا، سيتطور هيكلنا التنظيمي وفقاً لذلك مع الحفاظ على مبادئنا وقيمنا الأساسية. كما رحب "جهاز الإمارات للاستثمار" العام الماضي بعدد من كبار الموظفين الجدد الذين ستسهم مواهبهم ومهاراتهم في دعم مسيرة نمونا وتطورنا.

كوادرننا

سعى "جهاز الإمارات للاستثمار" منذ تأسيسه إلى امتلاك فريق من الخبراء ذوي المؤهلات العالية؛ وتكمن قوة مؤسستنا في كادراها المتمرس رغم صغر حجمه نسبياً، وفلسفتها الوظيفية التي تتمحور حول الريادة والمرونة وقدرة الموظفين على المساهمة في مجموعة واسعة من المشاريع والاستثمارات. ونحن حريصون على تزويد كل موظف بمزيج متنوع من المهارات عبر إفساح المجال أمامه للعمل ضمن فرق عمل وفئات أصول مختلفة، والتعاون مع الإدارة العليا، والمشاركة في مختلف مستويات عملية صنع القرار.

تنوع موظفي "جهاز الإمارات للاستثمار"



أوروبا

الأمريكتين

آسيا / أستراليا

الإمارات العربية المتحدة



برنامج قيادة الاستثمار والتطور المهني

تغطي صلاحيات تفويض "جهاز الإمارات للاستثمار" كافة أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، ولذلك تولي المؤسسة اهتماماً خاصاً برعاية المواهب الوطنية عبر جميع إمارات الدولة، وتعتبر ذلك من أهم مسؤولياتها:



تكوين فهم أعمق عن آلية سير عملنا والخوض مباشرة في التحديات المرتبطة بإدارة استثماراتنا.

وإضافة للعمل بدوام كامل، يتوجب على المشاركين في "برنامج قيادة الاستثمار" الحصول على شهادة محلل مالي معتمد (CFA) خلال فترة زمنية لا تتجاوز 18 شهراً من تاريخ بدء البرنامج. وعقب النجاح في البرنامج يحصل المشاركون على فرصة وظيفية في "جهاز الإمارات للاستثمار" بصفة "زميل". والذهاب في إيفاد لمدة شهرين لتلقي برنامج تدريبي لدى أهم مؤسسات الخدمات المالية العالمية.

كما شهد "برنامج قيادة الاستثمار" نجاحاً منقطع النظير، وأصبح العديد من خريجيه قادة في مجتمعاتهم المحلية ويتمتعون بروح المواطنة العالية خارج إطار العمل، وهو أمر يشجع عليه "جهاز الإمارات للاستثمار". كما بذل العديد من منتسبي البرنامج جهوداً تتجاوز حدود ما هو مطلوب منهم، واستطاعوا الحصول على شهادات إضافية ضمن مجالات الخدمات المالية والحاسبة. وتتم مكافأة منتسبي البرنامج على مبادراتهم بطرق عديدة مثل اختصار المدة الزمنية للوصول إلى منصب "زميل" أو منحهم علاوة على رواتبهم.

وقد عاصر الجهاز نجاح خمسة من المرشحين لديه في برنامج قيادة الاستثمار أثناء تحقيقهم للمستوى الثاني في شهادة المحلل المالي المعتمد خلال فترة ثمانية عشر شهراً. بالإضافة إلى ذلك، يعمل لدى الجهاز حالياً موظفان وهما في برنامج قيادة الاستثمار، كما يسعى الجهاز دائماً للبحث عن مواطنين من ذوي الكفاءات والإمكانات العالية لتعيينهم لديه ضمن هذا البرنامج الواسع.

وبالنظر نحو المستقبل، فإننا نعتقد أن هناك دوراً متمنياً لمواطنينا الإماراتيين في دفع مسيرة "جهاز الإمارات للاستثمار" والإيفاء بمتطلبات مهامهم في إدارة الثروة السيادية لدولة الإمارات العربية المتحدة حتى يعتم الرفاه والازدهار جميع أنحاء البلاد.

حيث يعتمد المستقبل المشرق والمستدام للبلاد بالدرجة الأولى على مهارات ومواهب الجيل القادم من القادة. ويؤمن "جهاز الإمارات للاستثمار" بأن رعاية المواطنين الإماراتيين بهدف تحقيق الاستفادة الكاملة من إمكاناتهم هو السبيل الوحيد لضمان استمرارية قصة نجاح دولة الإمارات.

ولا يقتصر تركيزنا على المستقبل فحسب؛ إذ أن حاضر "جهاز الإمارات للاستثمار" يبرهن على الدور الرئيسي للمواطنين الإماراتيين في تأسيس الجهاز ودفع مسيرة نموه، خصوصاً وأنهم يمثلون 42% من إجمالي طاقم عملنا. وقد أثبت موظفونا قدرة لافتة على اكتساب المعارف المتاحة أمامهم من خلال التواصل مع زملائهم في العمل على اختلاف ثقافتهم وخبراتهم المهنية، ومن ثم استخدامهما لتوسيع آفاقهم وصلل مهاراتهم.

ويتوجب على المواطنين الإماراتيين الذين يتم اختيارهم عبر "برنامج قيادة الاستثمار" أن يستوفوا معايير محددة من ناحية المؤهلات المطلوبة، والتي تتضمن حصولهم على شهادة جامعية في إدارة الأعمال أو الخدمات المالية، إضافة للحفاظ على درجة 3.00 على الأقل على سلم قياس درجته العظمى 4.00 درجات. كما يتوجب عليهم إثبات قدرتهم على العمل ضمن فريق متعدد الثقافات، وإجاز مهام متعددة في نفس الوقت، واستعدادهم الدائم لإبداء آرائهم وتبادل أفكارهم مع فريق العمل.

وعندما يجتازون عملية الاختيار بنجاح، يتوجب على المواطنين الإماراتيين خوض برنامج مكثف يجمع بين الدراسة النظرية والخبرة العملية؛ ما يعني أن جميع موظفينا الإماراتيين يواصلون عملية التعلم وهم على رأس عملهم الذين يبدأونه منذ اللحظة الأولى لانضمامهم إلى إحدى فرقنا الاستثمارية. وتبدأ في هذه المرحلة دورة تنقل المرشحين بين الفرق الإستثمارية المختلفة، ما يتيح لهم

برنامج قيادة الاستثمار والتطور المهني

خريج البرنامج الأول

خياراتي مفتوحة على جميع الاحتمالات حتى أكمل دورة تنقلي بين فرق العمل. وبالنسبة للمستقبل. أود أن أدرس لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال بعد أن أقضي بعض الوقت في "جهاز الإمارات للاستثمار". وبالرغم من أن ذلك سيحتّم علي السفر إلى الخارج. إلا أنني أنوي العودة إلى بلدي الإمارات لأوظف المهارات التي ساكتسبها في خدمة نموها المستقبلي.

خريج البرنامج الثاني

انضم الخريج الثاني لـ "برنامج قيادة الاستثمار" في شهر ديسمبر 2013؛ وكان قد انتقل للعيش خارج البلاد عام 2007، ما أتاح له الدراسة في "جامعة ولاية كاليفورنيا" التي تخرج منها عام 2012 حاملاً درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال باختصاص في الخدمات المالية. وعمل بعد تخرجه في "الإدارة العامة للمالية" في "قيادة شرطة دبي". حيث أنهى أيضاً الدورة التدريبية الرسمية لضباط الشرطة.

لماذا وقع اختيارك على "جهاز الإمارات للاستثمار" و"برنامج قيادة الاستثمار"؟

يمتاز "برنامج قيادة الاستثمار" بوضوح لافته. حيث تمت صياغته بشفافية ودقة عالية ما أتاح لي تطوير مهاراتي واكتساب خبرة جيدة في عدد من المجالات التي تتضمن استثمارات الأسهم الخاصة. وإدارة الأصول. والخزينة. والمشاريع الخاصة. وبشكل شخصي. ينصب تركيزي على استثمارات الأسهم الخاصة. إلا أن العمل في "جهاز الإمارات للاستثمار" أتاح لي الفرصة لتوسيع أفق خبرتي في عدد من فئات الاستثمار المختلفة والقطاعات الفرعية. وأود القول أيضاً أن ميزة "جهاز الإمارات للاستثمار" تكمن في كونه صندوق ثروة سيادي على المستوى الاتحادي قد أسهمت بشكل كبير في حسم خيارني بالانضمام للبرنامج. فضلاً عن القيم المشتركة التي تجمع الأشخاص الذين يشرفني العمل معهم؛ فهم يتميزون بالتركيز على تحقيق أهدافهم بجد وعزيمة.

هل لك أن تصف لنا تجربتك في "جهاز الإمارات للاستثمار" و"برنامج قيادة الاستثمار" بشكل عام؟

بدأت العمل على أحد المشاريع الخاصة التي توفر لي الأساس اللازم لفهم كيفية إطلاق الأعمال وتتيح لي فرصة تطوير مهاراتي في إدارة المشاريع. وبلي ذلك مرحلة تعزيز خبرتي بمجال إدارة الأصول. وهو من أبرز أوجه مشاركتي في البرنامج لكون إدارة الأصول من المجالات الرئيسية التي ينشط بها "جهاز الإمارات للاستثمار". ويسعدني مجرد قبولي للمشاركة في "برنامج قادة الاستثمار". إضافة إلى عملي هنا. وشبكة العلاقات الواسعة التي استطعت بناءها. والمعرفة الكبيرة التي اكتسبتها.

ماهي خططك المستقبلية؟

أتطلع بشغف للتعرف أكثر على المجالات المتنوعة التي تغطيها أنشطة "برنامج قيادة الاستثمار". وتكوين تصور أولي حول الأدوار التي يمكن أن أعبأها في المستقبل. كما أسعى لتطوير مهاراتي بمجال تحليل الاستثمار مع الاستمرار في العمل لدى "جهاز الإمارات للاستثمار" بعد إكمالي البرنامج. وأرغب مستقبلاً بمتابعة تحصيلي العلمي لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال. والتي ستعزز معارفي وتمنحني مزيداً من الثقة والتميز في العمل. وبعد ذلك. أود أن أوظف مهاراتي للمساهمة في نمو وازدهار وطني الإمارات.

انضم الخريج الأول لـ "برنامج قيادة الاستثمار" في شهر يناير 2013 بعد تخرجه من "الجامعة الأمريكية في الشارقة" باختصاص في الخدمات المالية. وخلال دراسته الجامعية. تم اختياره للمشاركة في برنامج تبادل طلابي مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتمحور مشروع تخرجه حول التخصص الاستراتيجي للأصول. وقد نجح في اختبارات المستوى الأول لشهادة المحلل المالي المعتمد والمستوى الأول لشهادة المحلل المعتمد للاستثمارات البديلة (CAIA). وهو الآن يخوض مرحلة التنقل الثانية بين فرق الاستثمار بصفته خريج "برنامج قيادة الاستثمار". كما تمت دعوته أواخر عام 2013 للذهاب في رحلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بهدف المشاركة في اجتماعات تتعلق بفرص استثمارية مستقبلية في نيويورك ونيوجيرسي وبوسطن وواشنطن العاصمة وسان فرانسيسكو.

لماذا وقع اختيارك على "جهاز الإمارات للاستثمار" و"برنامج قيادة الاستثمار"؟

جذبني أسلوب تقييم الاستثمارات وتحديد الفرص بهدف تحقيق قيمة مستقبلية مجزية. كما أسعى لتطوير مهاراتي القيادية وتوسيع معارفي بمجال الخدمات المالية. بالإضافة إلى اكتساب الخبرة العملية الكبيرة التي يتيحها "جهاز الإمارات للاستثمار". وقد لفتني كتيب "برنامج قيادة الاستثمار" منذ اللحظة الأولى لأنه يقدم مجموعة من التحديات التي تتحدى قدراتي. ورغم أن غالبية الخريجين المجدد غير ملمين بالعمل والدراسة في ذات الوقت. ولكنني أحببت أن أخوض تحدي العمل بدوام كامل والسعي لنيل شهادة المحلل المالي المعتمد. علاوة على ذلك. يقدم "جهاز الإمارات للاستثمار" فرصة فريدة للعمل ضمن مجالات متنوعة إلى جانب إدارة الأصول واستثمارات الأسهم الخاصة. ولذلك. كنت أعلم أنني ساكتسب خبرة تخصصية في عدد من القطاعات.

هل لك أن تصف لنا تجربتك في "جهاز الإمارات للاستثمار" و"برنامج قيادة الاستثمار" بشكل عام؟

يحظى "جهاز الإمارات للاستثمار" ببيئة عمل مميزة توفر الكثير من الدعم والرعاية. كما يتمتع زملائي في العمل بخبرات كبيرة. ما أتاح لي فرصة التعلم من كبار المتخصصين. وعلى سبيل المثال. تم إيفادي إلى لندن برفقة خريج آخر لحضور أسبوع تدريبي إلى جانب استشاريين ماليين وزملاء في مؤسسة "كامبريدج أسوشيتس". علاوة على ذلك. أتاحت لي فرصة ثمينة للمشاركة في العديد من الأنشطة والفعاليات الجديدة. وأشعر أنني أستطيع أن أطلب ترشيحي لتجربة فرص جديدة أيضاً. وعلى سبيل المثال. شاركت في برنامج "ممارسة تخصيص الأصول الاستراتيجية" الذي ينظمه "جهاز الإمارات للاستثمار" ويرسم ملامح استراتيجيته الاستثمارية. وبعد ذلك. قمت بحضور الاجتماعات المتعلقة بإدارة الأصول. كما طلب مني قيادة مشروع لتحليل الأسهم بهدف تقييم محفظة الأصول النقدية والخروج بتوصيات. وبالإضافة لذلك. هناك فرص للتعاون مع إدارات وأقسام أخرى ضمن "جهاز الإمارات للاستثمار" مثل قسم الموارد البشرية الذي طلب مني الانضمام إلى فريق عمله المشارك في معرض التوظيف الذي نظّمته سفارة دولة الإمارات في الولايات المتحدة الأمريكية. ما أتاح لي التعرف على الخريجين الجامعيين الإماراتيين الدارسين في الولايات المتحدة وشرح تجربتي في العمل لدى "جهاز الإمارات للاستثمار".

ماهي خططك المستقبلية؟

يتركز اهتمامي على إدارة المحافظ الاستثمارية. وبالتالي يقدم لي العمل في وحدة إدارة الأصول نظرة معمقة حول ذلك. كما استحوذ العمل في وحدة استثمارات الأسهم الخاصة على اهتمامي. ولذلك سأبقي

المسؤولية الاجتماعية

بصفتنا مؤسسة اتحادية تغطي استراتيجيات استثماراتها وتفويضها دولة الإمارات وعدداً من البلدان الأخرى، توجب على "جهاز الإمارات للاستثمار" ضمان الالتزام بأن تحدث أنشطته أثراً إيجابياً واقتصادياً إيجابياً ومستداماً لجميع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين والمجتمعات المحلية التي يستثمر فيها.

الذي يولي أهمية كبيرة لرعاية المواهب الإماراتية، ويعتبرها أحد أهم مسؤولياته. ويؤمن "جهاز الإمارات للاستثمار" بأهمية حفيز الموظفين الإماراتيين وغيرهم من أفراد طاقم العمل للاستفادة الكاملة من إمكانياتهم، وتشجيعهم على تحقيق أهدافهم الشخصية والمهنية. ويمثل ذلك النهج الرئيس لضمان مساهمتنا في نمو وتطور مجتمع الإمارات بما يتعدى الإيرادات التي نطمح لجنيها من الاستثمارات.

ويتبنى "جهاز الإمارات للاستثمار" نهجاً استثمارياً استباقياً ومستداماً يساهم في تسريع أداء أعماله وتعزيز إيراداته على المدى الطويل بالتوازي مع حمل مسؤوليات أنشطته بالكامل. ويشجع هذا النهج أيضاً على صنع فارق إيجابي لاستثمارنا في البيئة المحيطة بنا. وطاقم عملنا، والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصلحة المعنيين، وجميع أفراد المجتمع عموماً.

إن تركيزنا التام على ثروتنا البشرية ينبع من كونها أهم أصولنا على الإطلاق، وهي من الركائز الأساسية لقيم ومبادئ استراتيجية المسؤولية الاجتماعية لـ "جهاز الإمارات للاستثمار"





الاتصال بنا:

جهاز الإمارات للاستثمار

ص. ب. 3235، أبوظبي

الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 4190 000

بريد إلكتروني: info@eia.gov.ae

www.eia.gov.ae